جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

الدراسات العليا

أثر تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام فى مصر

رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير الأكاديمى فى التخطيط والتنمية

إعداد

معتز عبد المنعم عبد الخالق محمد الروبى

باحث موازنة بقطاع الموازنة العامة للدولة – وزارة المالية المصرية

إشراف

د/ حجازى عبد الحميد الجزار

أستاذ الاقتصاد المساعد بمركز السياسات

الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومى

د/ أحمد رشاد الشربينى

أستاذ الاقتصاد المساعد ومدير مركز العلاقات

الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

٢٠٢٤

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

الدراسات العليا

إجازة رسالة ماجستير فى التخطيط والتنمية

بعنوان:

أثر تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام فى مصر

The Impact of the Egyptian Pound Exchange Rate Change on the Public Debt Burdens in Egypt

الباحث

معتز عبد المنعم عبد الخالق محمد الروبى

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ خالد زكريا أمين

أستاذ الاقتصاد ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومى

محكماً ورئيساً

التوقيع:

أ.م.د/ حجازى عبد الحميد الجزار

الأستاذ المتفرغ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومى

مشرفاً وعضواً

التوقيع:

أ.م.د/ أحمد رشاد الشربينى

أستاذ الاقتصاد المساعد ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومى

مشرفاً مشاركاً وعضواً

التوقيع

أ/ عبد الفتاح الجبالى

الخبير الاقتصادى

ورئيس مجلس إدارة مدينة الانتاج الاعلامى والعضو المنتدب

محكماً وعضواً

التوقيع:

أجيزت الرسالة بتاريخ : / /٢٠٢٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة (الآية ١١)

﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه (الآية ١١٤)

عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :إِذَا مَاتَ ابنُ آدم انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أو عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

إهـــــداء

الى من يكرمنى الله من أجلها، من أنارت بصيرتى بدعواتها المباركة، الى ركن محبتى ورفعت وضميرى، الى نورى فى الدنيا وشفاعتى فى الأخرة، الى النبع الذى أمدنى بالحنان والعطاء، صاحبة كل فضل علَى، التى ضحت بكل غالى ونفيس فكانت بحق مصدراً ورمزاً للعطف والتضحية والفداء **(أمى الغالية حفظها الله)** وأدامها الله لنا بصحة وعافية وبارك الله فى عمرها وتقبل الله صالح أعمالها.

الى من رحل وترك ذكراه عالقة فى القلب **(والدى الحاج / عبد المنعم عبد الخالق الروبى رحمه الله)** الى روحه الطاهرة الطيبة فى منزلته فى دار الحق والخلود وفاءاً لذكراه.

الى الذين أمدونى بالطموح، وأزرونى بالكلمة الطيبة، والدعاء بالتوفيق والنجاح وسددوا من أذرى **(إخواتى الأعزاء).**

الى التى أعطت فما بخلت، وصبرت، وأعانت ثم احتسبت، الى من أضاءت بنبلها وصبرها طريقى، وشدت من أزرى حتى النهاية، وكانت حسنة الدنيا التى أنعم الله بها علَى **(زوجتى)** رفيقة عمرى، ونور حياتى، ومهرة قلبى.

الى هبة الرحمن، فلذات كبدى، وقرة عينى، الذين صبروا، وضحوا بمتع كثيرة لكى أصل الى إنجاز هذا العمل المتواضع **(فريدة، فيروز، يحيي)**، حتى يكون ذلك نبراساً لهم، ويكون دافعاً، وحافزاً لهم على العلم، والتفوق فى المستقبل باذن الله.

الى رؤسائى فى العمل الذين تشرفت بالعمل معهم وقدموا لى كل الدعم والمساندة والتحفيز على انجاز هذا العمل المتواضع **(الأستاذ / على السيسى – مساعد وزير المالية لشئون الموازنة العامة، الاستاذ / وليد عبد الله – رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة)**

الى اصدقائى واخواتى بوزارة المالية الذين قدموا لى المساعدة والعون دائماً **(محمود عبد المعبود ، اسلام عبد السلام ، مصطفى حمزاوى، محمد محمود)**، الى كل من عمل فأخلص، وأتقن فأبدع.

الى هؤلاء جميعاً، أهدى هذا العمل المتواضع وفاءاً وتقديراً، جزاهم الله عنى كل خير.

الشكر والتقدير

الحمدلله على هدايته وتوفيقه فى انجاز هذه الدراسة وأشكره عز وجل على أن أعاننى بفضله وكرمه على استكمال هذه الدراسة المتواضعة، راجياً منه عزل وجل أن يجعلها علماً نافعاً وصالحاً وعملاً متقبلاً يقربنى الى الله.

إن من أمانة المسلم أن يعترف بالجميل لكل صاحب فضل عليه عملا بحديث سيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال "من أوتى معروفاً فليذكره فمن ذكره فقد شكر ومن كتمه فقد كفر" وفى حديث أخر "من لم يشكر الناس لا يشكر الله" صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يشرفنى أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان للأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة، والتى نلت شرف تحكيمها على الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير فى التخطيط والتنمية، وأخص بالشكر كل من:-

الدكتور / حجازى عبد الحميد الجزار – الأستاذ المتفرغ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومى، فقد شرفت بقبول سيادته الإشراف على الرسالة، وعلى ما أحاطنى به من إهتمام وتوجيه طيلة مراحل الدراسة، ولما بذله سيادته من جهد كبير فى سبيل إخراج هذه الدراسة على النحو الذى ظهر به، على الرغم من كثرة مسئولياته، كما قدم لى التشجيع والعون الصادق، فله منى جزيل الشكر والامتنان، وجزاه الله عنى كل خير، فهو بحق خير من تعلم العلم وعلمه، فله منى أسمى آيات التقدير والعرفان بالجميل.

الدكتور / أحمد رشاد الشربينى – أستاذ الإقتصاد المساعد ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى، فقد شرفت بقبول سيادته الإشراف على الرسالة، وعلى ما أحاطنى به من إهتمام وتوجيه طيلة مراحل الدراسة ولما بذله سيادته من جهد كبير فى سبيل إخراج هذه الدراسة على النحو الذى ظهر به، على الرغم من كثرة مسئولياته، كما قدم لى التشجيع والعون الصادق، فله منى جزيل الشكر والامتنان، وجزاه الله عنى كل خير، فهو بحق خير من تعلم العلم وعلمه، فله منى أسمى آيات التقدير والعرفان بالجميل.

الأستاذ الدكتور الفاضل / خالد زكريا أمين – أستاذ الاقتصاد ومدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومى، وذلك لتفضل سيادته بقبول الموافقة على الاشتراك فى لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها، واثرائها بملاحظاته القيمة، وهو ما يعد تفضلاً من سيادته، ويعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، فله منى اسمى ايات التقدير والعرفان بالجميل.

الأستاذ الفاضل / عبد الفتاح الجبالى – الخبير الاقتصادى ورئيس مجلس ادارة مدينة الانتاج الاعلامى والعضو المنتدب والمستشار الاقتصادى الاسبق لوزير التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى، وذلك لتفضل سيادته بقبول الموافقة على الاشتراك فى لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها، وإثرائها بملاحظاته القيمة، وهو ما يعد تفضلاً من سيادته، ويعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، فله منى أسمى آيات التقدير والعرفان بالجميل.

الباحث

معتز عبد المنعم الروبى

المستخلص

عنوان الرسالة: أثر تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام فى مصر

الباحث: معتز عبد المنعم عبد الخالق محمد الروبى

المشرفون: د/ حجازى عبد الحميد الجزار – د/ أحمد رشاد الشربينى **السنة:** ٢٠٢٤

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية الأكاديمى **معهد التخطيط القومى**

هدفت الدراسة الى تحليل وقياس أثر تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر، من خلال رصد وتحليل تغيرات سعر الصرف وما تبعها من تغيرات فى سعر الفائدة ومعدلات التضخم وكذا تطورات حجم الدين (المحلى والخارجى) وأعباء خدمته فى مصر خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلى الوصفى، والمنهج الإستنباطى والأسلوب القياسى القائم على استخدام أدوات التحليل الكمى – نموذج اقتصاد قياسى – نموذج الانحدار الذاتى ذو المبطأت الزمنية الموزعة (ARDL Model) لقياس وزن تأثير تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر وذلك خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢ (بيانات نصف سنوية)، **وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها** وجود علاقة تبادلية بين زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة أعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر، وان القضاء على السوق الموازية فى مصر واستقرار سعر الصرف لن يتحقق فقط بتعويم الجنيه المصرى، وانما سيتحقق ذلك تدريجياً من خلال تعاظم موارد الدولة من النقد الاجنبى، واستحواز أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى على نسب مرتفعة من المصروفات والايرادات العامة للدولة والمتحصلات الضريبية والناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة، حيث استنزفت هذه الاعباء موارد الدولة التى كان من المفترض ان تخصص للانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمى التى تعود بالنفع على المواطنين، وهذا يدل على مدى تزايد خطورة الوضع المالى على الموازنة العامة للدولة، ووجود تأثير معنوى لسعر صرف الجنيه المصرى على اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى فى الاجل القصير، وهو ما يعنى أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى بنسبة ١% يؤدى الى زيادة أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى بنسبة ٣,٦%، **وأوصت الدراسة** بضرورة الحد من الاقتراض الذى يوجه للانفاق على البنية التحتية باهظة التكاليف قليلة العائد أو التى تجنى أرباحها بالعملة المحلية، والعمل على استخدام القروض الخارجية فى الانفاق على المشروعات الاستثمارية التى تدر عائد دولارى فى الاجل القصير، أو مشروعات تغنى عن الاستيراد، وزيادة الجهود المبذولة للحفاظ على إستقرار قيمة الجنيه المصرى بدلاً من الاستمرار فى تخفيضه، من خلال علاج الأسباب الهيكلية وراء أزمة سعر الصرف فى الإقتصاد المصرى ونقص موارد النقد الأجنبى.

الكلمات الدالة: سعر الصرف – الدين العام – أعباء خدمة الدين العام – عجز الموازنة العامة

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

عنوان الرسالة: أثر تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام فى مصر

الباحث: معتز عبد المنعم عبد الخالق محمد الروبى

المشرفون: د/ حجازى عبد الحميد الجزار – د/ أحمد رشاد الشربينى **السنة:** ٢٠٢٤

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية الأكاديمى **معهد التخطيط القومى**

الدراسة بعنوان "أثر تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام فى مصر" خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلى الوصفى، والمنهج الإستنباطى والأسلوب القياسى القائم على استخدام أدوات التحليل الكمى – نموذج اقتصاد قياسى (ARDL Model) – لقياس وزن تأثير تغير سعر صرف الجنيه المصرى على أعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر، واستعرضت أهم الدراسات السابقة فى هذا المجال، وتنقسم الدراسة الى إطار عام للدراسة يتضمن أهدا وأهمية ومنهجية وفروض الدراسة، وخمس فصول ثم النتائج وأهم التوصيات.

استعرض الفصل الاول الجزء النظرى والمفاهيمى لكل من سعر الصرف والدين العام وأعباء خدمته من حيث تعريف سعر الصرف وأنواعه وأهميته وأنظمة سعر الصرف ونظريات سعر الصرف، والمفاهيم المتعددة للدين العام وأنواعه ، ومفهوم أعباء خدمة الدين العام والتقسيمات المختلفة لهذه الأعباء، وأهم العوامل المطلوب توافرها لكى تكون سياسة الاقتراض مفيدة للتنمية الاقتصادية وناجحة، بالاضافة الى تناول المصادر الاساسية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومزايا وعيوب سياسة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

وتناول الفصل الثانى تطور سعر الصرف فى مصر بالإضافة الى تطور كل من (سعر الفائدة للاقراض والخصم ، سعر الفائدة على اذون الخزانة، معدل التضخم) نظراً لإرتباطهم بتغيرات سعر الصرف، كما تناول تحليل تطور هيكل الدين العام المحلى فى مصر ومؤشراته، مع التركيز على الدين المحلى الحكومى، ثم تناول تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى ومؤشراتها، وذلك خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وتضمن الفصل الثالث تحليل تطور هيكل الدين العام الخارجى فى مصر من حيث (مكوناته، القطاع المدين، آجال الإستحقاق) مع التركيز على الدين الخارجى الحكومى، وتطور أهم مؤشراته، ثم تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى ومؤشراتها، وذلك خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وتناول الفصل الرابع أسباب تضخم الدين العام الحكومى وأعباء خدمته فى مصر، ثم تناول التحليل الاحصائى الوصفى للعلاقة بين سعر الصرف وأعباء خدمة الدين العام فى مصر من خلال تحليل التغيرات القياسية للعلاقة بين (أسعار الصرف والفائدة وحجم الدين العام الحكومى وأعباء خدمته)، وذلك خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢.

وركز الفصل الخامس على قياس أثر عدة متغيرات (سعر الصرف وسعر الفائدة وحجم الدين العام الحكومى وعجز الموازنة العامة للدولة) على أعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر فى الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢) باستخدام نموذج الانحدار الذاتى ذو المبطأت الزمنية الموزعة (ARDL Model) من خلال توصيف عدد (٢) نموذج، النموذج الاول لتقدير أثر هذه المتغيرات على أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى، والنموذج الثانى لتقدير أثر هذه المتغيرات على أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى، وذلك بالإعتماد على بيانات نصف سنوية (Semi – annual) خلال فترة الدراسة.

<u>وانتهت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها ما يلى:-</u>

أ) <u>أهم نتائج المنهج التحليلى:-</u>

- ان العجز المزمن للموازنة العامة للدولة وانخفاض سعر صرف الجنية المصرى مقابل الدولار وارتفاع سعر الفائدة من الأسباب الرئيسية لتزايد حجم الدين العام واعباء خدمته فى مصر.
- إستحوذ صافى الدين المحلى الحكومى على النصيب الأكبر من حجم الدين العام المحلى فى مصر خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط نسبة صافى الدين المحلى الحكومى الى إجمالى الدين العام المحلى نحو ٨٨%، ثم يليه صافى مديونية الهيئات الاقتصادية الذى بلغ متوسط نسبته الى اجمالى الدين العام المحلى نحو ٨%، ثم يليه صافى مديونية بنك الاستثمار القومى الذى بلغ متوسط نسبته الى اجمالى الدين العام المحلى نحو ٤%.
- تجاوز معدل نمو الدين العام المحلى لمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى معظم السنوات خلال فترة الدراسة، وهذا يوحى بخطورة الامر وسوء ادارة الحكومة لملف الدين العام وضعف قدرتها على خدمة ديونها فى المستقبل.
- وجود زيادة مفرطة فى حجم الدين العام المحلى، حيث تجاوز معدل النمو فى اجمالى الدين المحلى معدل نمو الايرادات العامة للدولة فى معظم السنوات خلال فترة الدراسة، وبالتالى سيكون العائد الاقتصادى والاجتماعى وراء هذا الدين أقل من تكلفته، وستزيد الاعباء المالية المترتبة على هذا الدين والمتمثلة فى الفوائد والاقساط مستقبلاً.
- ان القضاء على السوق الموازية فى مصر واستقرار سعر الصرف لن يتحقق فقط بتعويم الجنيه المصرى، وانما سيتحقق ذلك تدريجياً من خلال تعاظم موارد الدولة من النقد الاجنبى.

- تزايد رصيد الدين العام الخارجى وأعباء خدمته بمعدلات نمو مرتفعة فى الفترات التى يرتفع فيها سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى (تحرير سعر الصرف)، وظهر ذلك بشكل واضح خلال السنوات المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ، ٢٠١٧/٢٠١٦، ٢٠٢٢/٢٠٢١ التى شهدت تحرير لسعر الصرف.
- استحوذت أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى على نسب مرتفعة من المصروفات والايرادات العامة للدولة والمتحصلات الضريبية والناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة، حيث استنزفت هذه الاعباء موارد الدولة التى كان من المفترض ان تخصص للانفاق على قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمى التى تعود بالنفع على المواطنين، وهذا يدل على مدى تزايد خطورة الوضع المالى على الموازنة العامة للدولة.
- ارتباط القروض الخارجية فى مصر بتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة بالبنية التحتية خلال فترة الدراسة، مثل (انشاء محطات الكهرباء، تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، تطوير السكة الحديد، مشروعات الاسكان الاجتماعى، انشاء المطارات والمتاحف،.... الخ) والتى تتسم بكونها عالية التكاليف قليلة العائد وتجنى أرباحها بالعملة المحلية، الى جانب الاعتماد عليها لسداد الديون، وسد العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز فى ميزان المدفوعات، وسداد ما على الحكومة وهيئاتها من التزامات خارجية.
- اعتماد الحكومة بشكل متزايد على الاذون وسندات الخزانة فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وهذا يؤدى الى ارتفاع اسعار الفائدة على هذه الاذون والسندات، ومن ثم ارتفاع تكلفة الدين العام المحلى وتراجع الميل الى الاستثمار، حيث يعتبر ذلك بمثابة توجيه للمدخرات المحلية نحو الحكومة، فتصبح الدولة المقترض صاحب النصيب الاكبر من تلك المدخرات، وبالتالى يتم استخدام هذه المدخرات فى علاج عجز الموازنة العامة للدولة بدلاً من توجيهها نحو الاستثمارات التى تساهم فى نمو الاقتصاد الوطنى.

ب) <u>أهم نتائج المنهج القياسى:-</u>

- عدم وجود علاقة معنوية احصائية بين سعر صرف الجنيه المصرى واعباء خدمة الدين المحلى الحكومى فى الاجل القصير والطويل.
- وجود تأثير معنوى لسعر الفائدة على أذون الخزانة على زيادة أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى فى الاجل القصير، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على أذون الخزانة فى النصف الاول من العام المالى الحالى بنسبة ١% يؤدى الى زيادة أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى فى النصف الثانى من ذات العام المالى بنسبة ٠,٧٢%.
- وجود تأثير معنوى لصافى الدين المحلى الحكومى على زيادة أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى فى الاجل القصير، حيث أظهرت النتائج أن زيادة رصيد الدين المحلى الحكومى

بنسبة ١% فى النصف الاول من العام المالى الحالى يؤدى الى زيادة أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى بنسبة ١,١٤% فى النصف الثانى من ذات العام المالى.

- وجود علاقة طردية ومعنوية احصائياً بين عجز الموازنة العامة للدولة بفترة ابطاء واحدة وأعباء خدمة الدين المحلى الحكومى فى الاجل الطويل، حيث أن زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بفترة ابطاء واحدة بنسبة ١٠٠% سوف يؤدى الى زيادة أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى بنسبة ٩٩% فى الاجل الطويل.
- وجود تأثير معنوى لسعر صرف الجنيه المصرى على اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى فى الاجل القصير، وهو ما يعنى أن تخفيض قيمة الجنيه المصرى بنسبة ١% يؤدى الى زيادة أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى بنسبة ٣,٦%.

<u>وفيما يخص مقترحات الدراسة كان أبرزها ما يلى:-</u>

- اجراء تعديل بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ باصدار قانون المالية العامة الموحد والمعدل بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤، بحيث يتضمن كافة الاحكام والضوابط والمعايير المرتبطة بملف الدين العام فى مصر، <u>على ان يتم تضمين القانون مواد تنص على ما يلى:-</u>
  - تحديد أدوار ومسئوليات الجهات الحكومية المسئولة عن ملف الدين العام بشكل دقيق، وهذه الجهات مثل (وزارة المالية، البنك المركزى المصرى، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، مجلس النواب، رئاسة مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية).
  - التزام الحكومة ببناء قاعدة بيانات تاريخية مدققة للدين العام فى مصر وأعباء خدمته، ومؤشرات هذا الدين واعباؤه، من خلال نظام إلكترونى يمكن من خلاله استخراج التقارير الدورية لحجم الدين ومؤشراته وأعباؤه لعرضها على متخذى القرار فى الدولة.
  - التزام الحكومة بوضع خطة للاقتراض المحلى والخارجى قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل، على ان يتم تحديثها بشكل نصف سنوى أو سنوى.
  - تحديد كافة الشروط والضوابط والمعايير الحاكمة للاقتراض المحلى والخارجى.
  - وضع سقف ملزم لكل من (عجز الموازنة العامة للدولة ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى سنوياً، حجم الاقتراض المحلى والخارجى، حجم الضمانات الحكومية، أعباء خدمة الدين).
  - وضع معايير كمية وأسقف محددة للمؤشرات المرتبطة بالدين العام لضمان إستدامته مثل: استهداف حدود قصوى لكل من (الانفاق العام، حجم السندات واذون الخزانة التى يتم اصدارها سنوياً، نسبة الديون قصيرة الاجل من اجمالى الدين الخارجى، نسبة الدين الخارجى الى صافى الاحتياطيات الدولية)، وذلك حتى لا تفوق أعباء خدمة القروض قدرة الاقتصاد على تحملها.

- ربط سعر صرف الجنيه بسلة من العملات الاجنبية، تكون مرجحة بأوزان نسبية تعكس حجم العلاقات التجارية، على ان يتم فرض قيود على حركة رؤوس الاموال المضاربة.
- الحد من الاقتراض الذى يوجه للانفاق على البنية التحتية باهظة التكاليف قليلة العائد أو التى تجنى أرباحها بالعملة المحلية، والعمل على استخدام هذه القروض فى الانفاق على المشروعات الاستثمارية التى تدر عائد دولارى فى الاجل القصير، أو مشروعات تغنى عن الاستيراد.
- زيادة الجهود المبذولة للحفاظ على إستقرار قيمة الجنيه المصرى بدلاً من الاستمرار فى تخفيضه، وذلك من خلال علاج الأسباب الهيكلية وراء أزمة سعر الصرف فى الإقتصاد المصرى ونقص موارد النقد الأجنبى، عن طريق توفير مصادر دخل وطنية تدر العملة الاجنبية بشكل مستمر ودائم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل تشجيع الصناعة والزراعة وتنشيط السياحة والاهتمام بجودة المنتج المصرى لخلق منتج تنافسى، يعمل على تحويل الطلب المحلى نحو المنتجات المحلية وتقليل الواردات والعمل على تنمية الصادرات المصرية والتسويق الجيد للمنتج المصرى.
- التنسيق الكامل بين السياسة النقدية والمالية فى مصر، والعمل على ضبط معدلات التضخم من خلال زيادة الانتاج ودعم المنتج المحلى وخفض الواردات وزيادة الصادرات وليس الاعتماد فقط على رفع سعر الفائدة التى يترتب عليها ارتفاع حجم الدين المحلى واعباء خدمته.
- خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلى الاجمالى من خلال العمل على زيادة الناتج المحلى الاجمالى عن طريق خلق منحنى متصاعد للنمو الاقتصادى على النحو الذى يوسع من حجم الاقتصاد القومى.
- العمل على زيادة الايرادات العامة للدولة من خلال رفع كفاءة النظم الضريبية فى تعبئة الموارد المالية للدولة من خلال مكافحة ظاهرة التهرب الضريبى، ووضع معايير وضوابط لنظم الحوافز والاعفاءات التى تمنح للمشروعات والصناعات، وتوسيع القاعدة الضريبية بادخار القطاع الغير رسمى فى نطاق تحصيل الضرائب لزيادة الايرادات العامة للدولة.
- ضرورة ترتيب أولوليات الإنفاق على المشروعات الإستثمارية بشكل دورى وفقاً لخطة احتياجات ومستهدفات الدولة، بحيث تصبح الأولوية الأولى للإنفاق على المشروعات الإنتاجية التى تدر عائد فى الاجل القصير وتأجيل الإنفاق على المشروعات الإستثمارية التى تدر عائد فى الاجل الطويل خاصة إذا كانت تمول بقروض خارجية قصيرة الأجل.
- ضرورة تحقيق التكامل الإلكترونى بين النظم المالية الإلكترونية بوزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى والبنك المركز المصرى وبنك الاستثمار القومى، لحوكمة الصرف على المشروعات الاستثمارية للدولة وحصر المنح والقروض التى تبرمها الدولة المصرية مع شركاء التنمية وتحقيق الشمول المالى فى مصر

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار العام للدراسة	
المقدمة	**أ**
مشكلة الدراسة	**أ**
أهداف الدراسة	**ج**
أهمية الدراسة	**د**
فروض الدراسة	**د**
منهجية الدراسة	**هـ**
حدود الدراسة	**هـ**
الدراسات السابقة	**هـ**
هيكل الدراسة	**م**
الفصل الأول: **الإطار النظرى والمفاهيمى لسعر الصرف – الدين العام وأعباء خدمته**	**١-٤٠**
مقدمة:	**٢**
المبحث الأول: سعر الصرف : المفهوم والأنواع – النظم والنظريات	**٣**
تعريف سعر الصرف	**٣**
أنواع سعر الصرف	**٤**
أهمية سعر الصرف ووظائفه	**٧**
تعريف سوق الصرف الأجنبى	**٧**
نظريات سعر الصرف	**٩**
أنظمة سعر الصرف	**١٣**
المبحث الثانى: الدين العام وأعباء خدمته – المفهوم والأنواع	**٢١**
مفهوم الدين العام وأنواعه	**٢١**
مفهوم أعباء خدمة الدين العام وتقسيماتها	**٣٦**
خلاصة الفصل الاول	**٤٠**

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثانى **تطور سعر الصرف والدين العام المحلى وأعباء خدمته فى مصر**	٤١ ـ ١١٩
مقدمة:	٤٢
المبحث الأول: تطور سعر الصرف فى مصر	٤٤
المبحث الثانى: تطور الدين العام المحلى ومؤشراته فى مصر	٦٨
تطور هيكل الدين العام المحلى	٦٨
تطور مؤشرات الدين العام المحلى	٩١
المبحث الثالث: تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى ومؤشراتها فى مصر	١٠٠
تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى	١٠١
تطور مؤشرات أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى	١٠٤
خلاصة الفصل الثانى	١١٦
الفصل الثالث **تطور الدين العام الخارجى وأعباء خدمته فى مصر**	١٢٠ ـ ١٦٩
مقدمة:	١٢١
المبحث الأول : تطور الدين العام الخارجى ومؤشراته فى مصر	١٢٢
تطور هيكل الدين العام الخارجى فى مصر	١٢٣
تطور مؤشرات الدين العام الخارجى فى مصر	١٤٢
المبحث الثانى : تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى ومؤشراتها فى مصر	١٥٠
تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى	١٥١
تطور مؤشرات أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى	١٥٤
خلاصة الفصل الثالث	١٦٨
الفصل الرابع: **تحليل العلاقة بين سعر الصرف وأعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر**	١٧٠ ـ ٢٠٠
مقدمة:	١٧١
المبحث الأول : أسباب تضخم الدين العام الحكومى وأعباء خدمته فى مصر	١٧٢
المبحث الأول : العلاقة بين سعر الصرف وأعباء خدمة الدين المحلى الحكومى	١٨٥
المبحث الثانى: العلاقة بين سعر الصرف وأعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى	١٩٣
خلاصة الفصل الرابع	٢٠٠

فهرس المحتويات

الفصل الخامس: **نموذج قياسى لتقدير اثر تغير سعر الصرف على أعباء خدمة الدين العام الحكومى فى مصر**	**٢٠١ ـ ٢٤٣**
مقدمة:	**٢٠٢**
المبحث الأول: منهجية الدراسة وتخصيص النموذج	**٢٠٣**
المبحث الثانى: تقدير أثر تغير سعر الصرف على أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى	**٢١٠**
المبحث الثالث: تقدير أثر تغير سعر الصرف على أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى	**٢٢٦**
خلاصة الفصل الخامس	**٢٤٣**
النتائج والتوصيات	**٢٤٤**
قائمة المراجع	**٢٥٢**
الملاحق	**٢٦٥**
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	**i**
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	**ii**

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
(٢-١)	تطور هيكل الدين العام المحلى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١) الى (٢٠٢١/٢٠٢٢)	٦٩
(٣-١)	تطور مكونات الدين العام الخارجى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٢٥
(٣-٢)	تطور إجمالى الدين العام الخارجى فى مصر (بالمليار دولار) من حيث القطاع المدين خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٢٦
(٣-٣)	تطور اجمالى الدين العام الخارجى فى مصر من حيث آجال الإستحقاق خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٢٨
(٣-٤)	تطور مكونات الدين العام الخارجى فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٣١
(٣-٥)	تطور إجمالى الدين العام الخارجى فى مصر (بالمليار دولار) من حيث القطاع المدين خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٣٣
(٣-٦)	تطور اجمالى الدين العام الخارجى فى مصر من حيث آجال الإستحقاق خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٣٤
(٣-٧)	القروض التى حصلت عليها مصر من صندوق النقد الدولى خلال الفترة (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٣٦
(٣-٨)	تطور مكونات الدين العام الخارجى فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٣٨
(٣-٩)	تطور إجمالى الدين العام الخارجى فى مصر (بالمليار دولار) من حيث القطاع المدين خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٠
(٣-١٠)	تطور اجمالى الدين العام الخارجى فى مصر من حيث آجال الإستحقاق خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤١
(٤-١)	تطور اجمالى الدين الحكومى (المحلى والخارجى) وأعباء خدمته فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٧٣
(٤-٢)	تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٧٧
(٤-٣)	تطور صافى العلاقة بين الهيئات الاقتصادية والخزانة العامة خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٢ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٧٩

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
(٤-٤)	تطور سعر صرف الجنيه المصرى وسعر الفائدة على الإقراض وصافى الدين المحلى الحكومى وأعباء خدمة الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٩٢
(٤-٥)	تطور سعر صرف الجنيه المصرى وسعر الفائدة على الإقراض والدين الخارجى الحكومى وأعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٩٩
(٥-١)	المتغيرات الاقتصادية المستخدمة فى عملية القياس ومصادر بياناتها	٢١٢
(٥-٢)	الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الأول محل القياس	٢١٣
(٥-٣)	نتائج اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test باستخدام اختبار ديكى فولر الموسع (ADF) و اختبار فيلبس بيرون (PP)	٢١٦
(٥-٤)	ننتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test للكشف عن وجود التكامل المتناظر	٢١٧
(٥-٥)	ننتائج تقدير معلمات النموذج فى الأجل الطويل فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)	٢١٨
(٥-٦)	ننتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (التوازن فى الأجل القصير) وفقا لنموذج ARDL	٢٢٠
(٥-٧)	نتائج اختبار الارتباطى الخطى للمتغيرات المستقلة (Multicollinearity)	٢٢٢
(٥-٨)	نتائج اختبار اختلاف تباين حد الخطأ العشوائى (Heteroskedasticity test)	٢٢٣
(٥-٩)	نتائج اختبار الارتباط التسلسلى Breusch GodFrey serial Correlation Test	٢٢٤
(٥-١٠)	المتغيرات الاقتصادية المستخدمة فى عملية القياس ومصادر بياناتها للنموذج الثانى	٢٢٨
(٥-١١)	الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج الثانى محل القياس	٢٢٩
(٥-١٢)	نتائج اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test للنموذج الثانى باستخدام اختبار ديكى فولر الموسع (ADF) و اختبار فيلبس بيرون (PP)	٢٣٢
(٥-١٣)	ننتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test للنموذج الثانى للكشف عن وجود التكامل المتناظر	٢٣٣
(٥-١٤)	ننتائج تقدير معلمات النموذج الثانى فى الأجل الطويل فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٢)	٢٣٤

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
(٥-١٥)	ننتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (التوازن فى الأجل القصير) وفقا لنموذج ARDL للنموذج الثانى	٢٣٦
(٥-١٦)	نتائج اختبار الارتباطى الخطى للمتغيرات المستقلة (Multicollinearity) للنموذج الثانى	٢٣٩
(٥-١٧)	نتائج اختبار اختلاف تباين حد الخطأ العشوائى (Heteroskedasticity test) للنموذج الثانى	٢٤٠
(٥-١٨)	نتائج اختبار الارتباط التسلسلى للنموذج الثانى (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)	٢٤٠

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(١-١)	تصنيف أنظمة سعر الصرف	٢٠
(٢-١)	مستويات الملكية العامة فى مصر	٣٢
(١-٢)	تطور متوسط سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)	٤٩
(٢-٢)	تطور معدل التضخم السنوى، أسعار المستهلكين (% سنوية) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)	٥٠
(٣-٢)	تطور متوسط سعر الفائدة على الاقراض والخصم ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)	٥٢
(٤-٢)	تطور متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى خلال الفترة من ٢٠١١ الى ٢٠١٦	٥٧
(٥-٢)	تطور معدل التضخم السنوى، أسعار المستهلكين (% سنوية) خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٦)	٥٨
(٦-٢)	تطور متوسط سعر الفائدة على الاقراض والخصم ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة فى مصر خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٦)	٦١
(٧-٢)	تطور متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى خلال الفترة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢٢	٦٣
(٨-٢)	تطور معدل التضخم السنوى، أسعار المستهلكين (% سنوية) خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٢)	٦٥
(٩-٢)	تطور متوسط سعر الفائدة على الاقراض والخصم ومتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة فى مصر خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٢)	٦٧
(١٠-٢)	تطور الدين العام المحلى فى مصر وفقاً لمكوناته الثلاثة خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢) بالمليار جنيه	٧٠
(١١-٢)	تطور نسب صافى الدين المحلى الحكومى وصافى مديونية بنك الاستثمار القومى وصافى مديونية الهيئات الاقتصادية الى إجمالى الدين العام المحلى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٧١
(١٢-٢)	تطور مكونات الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	٧٤
(١٣-٢)	تطور نسب مكونات الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	٧٥

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(٢-١٤)	تطور مكونات الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ الى ٢٠١٦/٢٠١٥	٧٧
(٢-١٥)	تطور نسب مكونات الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ الى ٢٠١٦/٢٠١٥	٨٠
(٢-١٦)	تطور مكونات الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٢٠٢٢/٢٠٢١	٨١
(٢-١٧)	تطور نسب مكونات الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ الى ٢٠٢٢/٢٠٢١	٨٢
(٢-١٨)	العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات والوحدات الاقتصادية	٨٨
(٢-١٩)	تطور نسبة الدين العام المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠٢٢/٢٠٢١)	٩١
(٢-٢٠)	تطور نسبة اجمالى الدين العام المحلى وفقاً لعناصره الثلاثة الى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠١٠/٢٠٠٩)	٩٣
(٢-٢١)	تطور نسبة اجمالى الدين العام المحلى وفقاً لعناصره الثلاثة الى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠ – ٢٠١٦/٢٠١٥)	٩٤
(٢-٢٢)	تطور نسبة اجمالى الدين العام المحلى وفقاً لعناصره الثلاثة الى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٧/٢٠١٦ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)	٩٦
(٢-٢٣)	تطور معدل نمو إجمالى الدين العام المحلى و معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)	٩٧
(٢-٢٤)	تطور معدل نمو كل من إجمالى الدين العام المحلى والإيرادات العامة فى مصر خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠٢٢/٢٠٢١)	٩٨
(٢-٢٥)	تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠١٠/٢٠٠٩)	١٠٢
(٢-٢٦)	تطور معدل نمو اجمالى اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٣
(٢-٢٧)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٤
(٢-٢٨)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة للدولة والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ الى ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠٥

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(٢-٢٩)	تطور نسبة فوائد الدين المحلى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة والعجز النقدى للموازنة العامة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٠٦
(٢-٣٠)	تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٠٧
(٢-٣١)	تطور معدل نمو اجمالى اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٠٨
(٢-٣٢)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٠٩
(٢-٣٣)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة للدولة والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١١٠
(٢-٣٤)	تطور نسبة فوائد الدين المحلى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة والعجز النقدى للموازنة العامة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١١١
(٢-٣٥)	تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١١٢
(٢-٣٦)	تطور معدل نمو اجمالى اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١١٢
(٢-٣٧)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١١٣
(٢-٣٨)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين المحلى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة للدولة والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١١٤
(٢-٣٩)	تطور نسبة فوائد الدين المحلى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة والعجز النقدى للموازنة العامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١١٥

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(٣-١)	تطور إجمالى الدين العام الخارجى فى مصر (بالمليار دولار) من حيث القطاع المدين خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٢٧
(٣-٢)	تطور اجمالى الدين العام الخارجى فى مصر من حيث آجال الإستحقاق خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٢٨
(٣-٣)	تطور إجمالى الدين العام الخارجى فى مصر (بالمليار دولار) من حيث القطاع المدين خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٣٣
(٣-٤)	تطور اجمالى الدين العام الخارجى فى مصر من حيث آجال الإستحقاق خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٣٥
(٣-٥)	تطور إجمالى الدين العام الخارجى فى مصر (بالمليار دولار) من حيث القطاع المدين خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٠
(٣-٦)	تطور اجمالى الدين العام الخارجى فى مصر من حيث آجال الإستحقاق خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٢
(٣-٧)	تطور نسبة اجمالى الدين العام الخارجى والدين الخارجى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٤
(٣-٨)	تطور نسبة الدين الخارجى الى الصادرات السلعية ونسبة الدين الخارجى قصير الاجل الى صافى الاحتياطيات الدولية خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٤
(٣-٩)	تطور نسبة خدمة الدين الخارجى الى كل من الصادرات السلعية والخدمية والمتحصلات الجارية، نصيب الفرد من الدين العام الخارجى خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٥
(٣-١٠)	تطور إجمالى الدين الخارجى وصافى الإحتياطيات الدولية فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٤٥
(٣-١١)	تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٥٣
(٣-١٢)	تطور معدل نمو اجمالى اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٥٣
(٣-١٣)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٥٥

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(٣-١٤)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة للدولة والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٥٦
(٣-١٥)	تطور نسبة فوائد الدين الخارجى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة والعجز النقدى للموازنة العامة فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠	١٥٧
(٣-١٦)	تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٥٨
(٣-١٧)	تطور معدل نمو اجمالى اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٥٩
(٣-١٨)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٦٠
(٣-١٩)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة للدولة والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٦١
(٣-٢٠)	تطور نسبة فوائد الدين الخارجى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة والعجز النقدى للموازنة العامة فى مصر خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦	١٦١
(٣-٢١)	تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٦٣
(٣-٢٢)	تطور معدل نمو اجمالى اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الاقساط) ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٦٣
(٣-٢٣)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٦٥
(٣-٢٤)	تطور نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة للدولة والعجز الكلى للموازنة العامة للدولة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٦٦

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(٣-٢٥)	تطور نسبة فوائد الدين الخارجى الحكومى الى المصروفات والايرادات العامة والعجز النقدى للموازنة العامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢	١٦٧
(٤-١)	الحلقة المفرغة للدين العام وأعباء خدمته فى مصر	١٧٤
(٤-٢)	تطور عجز الموازنة العامة للدولة ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٧٨
(٤-٣)	تطور صافى العلاقة بين الهيئات الاقتصادية والخزانة العامة خلال الفترة من (٢٠٠١/٢٠٠٢ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٨٠
(٤-٤)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة وصافى الدين المحلى الحكومى وأعباء خدمته خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٨٧
(٤-٥)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة وصافى الدين المحلى الحكومى وأعباء خدمته خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٨٨
(٤-٦)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض وصافى الدين المحلى الحكومى وأعباء خدمته خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٩٠
(٤-٧)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة وصافى الدين المحلى الحكومى وأعباء خدمة الدين المحلى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢) بإعتبار العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ = ١٠٠	١٩١
(٤-٨)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والدين الخارجى الحكومى وأعباء خدمته خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٠٩/٢٠١٠)	١٩٤
(٤-٩)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والدين الخارجى الحكومى وأعباء خدمته خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦)	١٩٦
(٤-١٠)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والدين الخارجى وأعباء خدمته خلال الفترة من (٢٠١٦/٢٠١٧ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	١٩٧
(٤-١١)	التغيرات القياسية فى سعر الصرف وسعر الفائدة على الإقراض والدين الخارجى الحكومى وأعباء خدمة الدين الخارجى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢) بإعتبار العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ = ١٠٠	١٩٨

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(٥-١)	الرسم البيانى للاتجاه الزمنى لمتغيرات النموذج الاول محل القياس	٢١٥
(٥-٢)	نتائج اختبار المجموع التراكمى CUSUM للنموذج الاول	٢٢٥
(٥-٣)	نتائج اختبار المجموع التراكمى للمربعات CUSUMSQ للنموذج الاول	٢٢٥
(٥-٤)	الرسم البيانى للاتجاه الزمنى لمتغيرات النموذج الثانى محل القياس	٢٣١
(٥-٥)	نتائج اختبار المجموع التراكمى CUSUM للنموذج الثانى	٢٤٢
(٥-٦)	نتائج اختبار المجموع التراكمى للمربعات CUSUMSQ للنموذج الثانى	٢٤٢

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
(١)	تطور سعر الصرف وأسعار الفائدة ومعدل التضخم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٢)	٢٦٧
(٢)	تطور مكونات الدين المحلى الحكومى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٦٩
(٣)	تطور نسب مكونات الدين المحلى الحكومى الى اجمالى الدين المحلى الحكومى فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٧٢
(٤)	تطور نسبة الدين العام المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٧٥
(٥)	تطور معدل نمو إجمالى الدين العام المحلى و معدل نمو الإيرادات العامة فى مصر خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٧٧
(٦)	تطور أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى (الفوائد ، الأقساط) خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٧٩
(٧)	تطور بنود الفوائد المحلية المدفوعة لخدمة الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٨٢
(٨)	تطور بنود الأقساط المحلية المدفوعة لخدمة الدين المحلى الحكومى خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٨٥
(٩)	تطور نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة والناتج المحلى الاجمالى فى مصر خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٨٨
(١٠)	مؤشرات أعباء خدمة الدين المحلى الحكومى فى مصر خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٩١
(١١)	مؤشرات الدين العام الخارجى فى مصر خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٩٤
(١٢)	تطور أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى (الفوائد ، الأقساط) خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٢٩٧
(١٣)	تطور بنود الفوائد الخارجية المدفوعة لخدمة الدين الخارجى الحكومى خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٣٠٠
(١٤)	تطور بنود الأقساط الخارجية المدفوعة لخدمة الدين الخارجى الحكومى خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٣٠٢

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الملحق	رقم الصفحة
(١٥)	مؤشرات أعباء خدمة الدين الخارجى الحكومى فى مصر خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٣٠٤
(١٦)	بعض القروض المبرمة بين مصر ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية خلال فترة الدراسة	٣٠٧
(١٧)	قاعدة بيانات النموذج الأول للمتغيرات المستخدمة فى عملية القياس خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٣١٣
(١٨)	قاعدة بيانات النموذج الثانى للمتغيرات المستخدمة فى عملية القياس خلال الفترة من العام المالى (٢٠٠٠/٢٠٠١ الى ٢٠٢١/٢٠٢٢)	٣١٦